مشكلات الحدود السياسية في القارة الأفريقية

د. عاشور مسعود النجار
جامعة مصراتة /كلية الآداب

ملخص البحث

يعرض هذا البحث جانباً من الدراسات المتعلقة بالحدود والمشاكل المترتبة عليها لإحدى قارات العالم التي تعرضت للاستعمار الأوروبي إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ حيث أصبحت أراضي القارة مقسمة كمناطق نفوذ بين البلدان الاستعمارية دونما اعتبار للامتدادات الجغرافية للقبائل الأفريقية التي يمارس الكثير منها حرفة الرعي، وينتقلون بحيواناتهم عبر أراضي القارة دونما قيود، وأثناء التقسيم أصبحت هذه القبائل تعاني من ضياع أراضيها بين البلدان مما أدى إلى عرقلة حركتها الطبيعية، ومن ناحية أخرى فقد ظهرت الكثير من الدول الحبيسة التي لا سواحل بحرية لها؛ الأمر الذي انعكس سلباً على نموها الاقتصادي وتقدمها، كما أدى تقسيم الحدود وفق مصالح البلدان المستعمرة إلى العديد من المشاكل والصراعات التي مازال بعضها مستمراً حتى الوقت الحاضر، وقد عرضت بالبحث نماذج من المشكلات المتعلقة بالحدود بين البلدان الأفريقية، والتي تطور البعض منها إلى صراعات مسلحة في بعض الأحيان وسبب إثارة العداوة بين الشعوب الأفريقية وقد كان أكثر من ثلث أطوال هذه الحدود عبارة عن خطوط هندسية مستقيمة متمشية مع خطوط الطول والعرض دونما مراعاة لمصلحة الأفارقة.

مقدمة:

لم يعرف الإنسان البدائي الحدود عندما انتشر على سطح الأرض وهو يتجول للحصول على قوته من الصيد أو جمع الثمار من الأشجار.

والحدود لغةً: تعني الفاصل أيًّا كان خطًا محدودًا أو منطقة متسعة، أما المعنى المتفق عليه في الجغرافيا السياسية فهو الخطوط التي تحد كيان الدولة وتحدد مساحتها إقليمها البري أو المائي والتي تباشر الدولة عليها سيادتها وسلطتها، فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عند هذا الحد نفوذ كل منهما وقوانينهما[1].

وخطوط الحدود إجراء حديث ارتبط بظهور الوحدات السياسية وهي لا ترتبط بقومية أو بسلالة معينة ولا لغة، وإنما هي خطوط صناعية من عمل الإنسان ولفائدته.

ويتطلب تخطيط الحدود الإلمام بطبوغرافية المنطقة والعوامل البشرية المتعلقة بالاختلاف بين الجماعات البشرية من حيث الجنس واللغة وغيرها.

وهناك العديد من أنواع الحدود فالحدود الطبيعية هي التي تستغل الظواهر الطبيعية مثل الأنهار أو الجبال أو البحيرات وغيرها، أما الحدود الهندسية وهي التي تختط متمشية مع خطوط الطول أو العرض وهي من أسوأ أنواع الحدود.

والحدود الإفريقية هي من هذا النوع وباعتراف الأوروبيين أنفسهم حيث اعترف بعض الكتاب الأوروبيين بأن الحدود التي اصطنعها الاستعماريون الأوروبيون أقيمت وهم يجهلون الكثير من الحقائق الطبيعية والبشرية عن القارة، بل إنهم عبّروا عن الحدود التي رسموها بأنها "الحدود الاستعمارية" Colonial boundaries[2]، فقد بلغت نسبة الحدود المستقيمة 30% من مجموع حدود القارة تقريبًا.

1–فيليب رفلة وعزالدين فريد، الجغرافيا السياسية لأفريقيا، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1965، ص 91.
2– نفس المرجع السابق، ص 92.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فيما نتج عن استيلاء البلدان الأوروبية الاستعمارية على القارة الأفريقية وتقسيم أراضيها فيما بينها، إذ أن الأرض الأفريقية مازالت بكرًا في ذلك الوقت، وكان همُّ البلدان الاستعمارية في البداية هو التسابق من أجل اكتساب أكبر مساحة من مناطق النفوذ لكل منها؛ ولذلك فقد جاء التقسيم السياسي للأراضي الأفريقية سريعًا ودونما تفكير في ملائمته للظروف الطبيعية أو البشرية والمتمثلة في الأراضي التي تمتلكها القبائل الأفريقية المختلفة وامتدادها لمساحات كبيرة، خاصة القبائل الرعوية، وما إن حصل التقسيم حتى تبين أن هناك الكثير من الحدود السياسية الناتجة عن فترة الاستعمار لا تتمشى مع الكثير من المظاهر الطبيعية مثل اتخاذ الأنهار كعامل فصل، وهي في الواقع يجب أن تكون عامل وصل، ولم يكن هناك إعتبار أيضًا لأحواض الأنهار وخطوط تقسيم المياه ناهيك عن الاعتبارات الإنسانية بخصوص القبائل التي أصبح بعضها يعيش بدولة والبعض الآخر بدولة أخرى، والأمثلة على ذلك كثيرة، مما أنتج الكثير من النزاعات والمشاكل بين البلدان الأفريقية، وتتمحور المشكلة في التساؤلات الآتية:

س1/ هل يوجد توافق بين الحدود السياسية للبلدان الأفريقية والأوضاع الطبيعية والبشرية؟

س2/ لماذا جاء أكثر من ثلث أطوال الحدود السياسية كخطوط هندسية تتمشى مع خطوط الطول والعرض؟

س3/ ما النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تقسيمات الحدود الاستعمارية؟

س4/ هل يمكن تغيير الحدود بشكل يرضي كل البلدان الأفريقية لتفادي المشاكل المترتبة عنها؟

فرضيات الدراسة

جاءت الفرضيات للتساؤلات الواردة بالمشكلة على النحو الآتي:

1. لا يوجد توافق في الحدود السياسية بين البلدان الأفريقية والأوضاع الطبيعية والبشرية.
2. أن أكثر من ثلث أطوال الحدود الأفريقية عبارة عن خطوط هندسية مرسومة على أساس خطوط الطول ودوائر العرض ولا تتمشى والظروف الطبيعية والبشرية.
3. ظهرت الكثير من النتائج السلبية للتقسيمات الحدودية الاستعمارية بين البلدان الأفريقية تمثلت

في وجود دول لا سواحل لها وعرقلة التواصل القومي والنمو الاقتصادي بين البلدان الأفريقية.

4. لم يتم التصرف في تغيير الحدود بين الدول الأفريقية بعد الاستقلال إلاّ بشكل طفيف تفاديًا للحروب والنزاع بينها.

أهميتها:

بالرغم من أهمية الحدود كوسيلة لحفظ الأمن والتحكم في تجارة الممنوعات وانتشار الأفكار الهدامة بين الدول، غير أن مساوئ هذه الحدود وما ارتبطت به من التحكم والسيطرة على مقدرات الشعوب الأفريقية وتمزيق النسيج الاجتماعي للقبائل الأفريقية ونهب خيراتها قد فاق أهميتها المذكورة سابقًا، ومن هنا اكتسبت هذه الدراسة أهميتها التي يمكن اختصارها في النقاط الآتية:

1. الكشف عن حجم المعاناة التي يعيشها الإنسان الأفريقي جرّاء هذه الحدود والمتمثلة في عرقلة حركة الأيدي العاملة من منطقة لأخرى لكسب قوتها والحد من حركة التواصل القومي وانتشار القبائل الرعوية التي لم تكن تعرف أي معنى للحدود.
2. التعرف على مدى حجم المؤامرات الاستعمارية في غياب أصحاب الأرض أنفسهم من الأفارقة والتي تستهدف نهب خيرات القارة.
3. الكشف عن نتائج التقسيم لأراضي القارة والتي كانت كلها في غير صالح البلدان الأفريقية والدليل على ذلك هو وجود أكبر عدد من الدول الحبيسة التي لا سواحل لها مقارنة ببقية القارات الأخرى وشكل خطوط المواصلات التي كانت اتجاهاتها تخدم المصالح الاستعمارية فقط.

أهدافها:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على الأساليب الاستعمارية التي استخدمت في احتلال أراضي القارة وتقسيمها حيث لم تراعْ مصلحة الأفارقة. فقد أسست البلدان الاستعمارية شركات باسمها في البداية لإيهام الأفارقة بأن هذه الشركات تعمل للنهوض باقتصاد القارة ومصلحتها.
2. التعرف على النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الاستعمار والتقسيم.

منهجية الدراسة:

يقصد بالمنهجية هو الأسلوب أو الطريقة أو الكيفية التي يعالج بها الباحث موضوع بحثه وتعتمد أي دراسة على عدد من المناهج أو البعض منها حسب طبيعة الموضوع المبحوث.

وفي هذا البحث تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي فالمنهج التاريخي فيما يخص المراحل الزمنية التي مرت بها القارة خلال العقود التي تم فيها الاحتلال والتمهيد له في البداية والخرائط التي تترجم مواقع التقسيم للقارة على مر فترة ليست بالقصيرة.

أما المنهج التحليلي فعن طريق تحليل ما توفر من معلومات وبيانات من المراجع بغية الوصول إلى نتائج وأهداف يحققها البحث.

عناصر الدراسة:

تمثلت عناصر الدراسة في الآتي:

1. **الحدود الهندسية ومشكلاتها:** لا تقل نسبة الحدود الأفريقية المستقيمة أو الهندسية عن ثلث الحدود الأفريقية بين دول القارة، وهي التي تتمشى مع خطوط الطول أو دوائر العرض[1]:

أ. قُسِّمت أراضي قبائل المازاي بين كينيا وتنزانيا بخط مستقيم لأكثر من 200,000 نسمة في مساحة لا تزيد عن 41,000 ميل مربع، وكنتيجة لهذا التقسيم فقد أصبح حوالي 90,000 نسمة منهم يسكنون في مساحة 15,000 ميل مربع فقط من المساحة المذكورة في كينيا، وحوالي 110,000 نسمة يسكنون بباقي المساحة في تنزانيا والتي تقدر بحوالي 26,000 ميل مربع وتحترف هذه القبائل الرعي وتتنقل بقطعانها من منطقة إلى أخرى في كل تلك المساحة ولا تضع حسابًا للحدود وخاصة في موسم تذبذب الأمطار من يونيه إلى نوفمبر، ورغم مطالبة هذه القبائل بالمحافظة على وحدة أراضيها قبل استقلال الدولتين إلاّ أن بريطانيا التي تمثل الدولتين رفضت إلى أن استقلت الدولتان فيما بعد وأصبحت الحدود حقيقة واقعة "de facto"[2].

ب. تتمشى الحدود بين ليبيا ومصر كما هو معروف لدى الجغرافيين مع خط 25° شرقًا

1- فيليب رفلة وعز الدين فريد، الجغرافيا السياسية لأفريقيا، مرجع سابق، ص 92.

2- نفس المرجع السابق، ص 258.

وامتداده بين ليبيا والسودان في الزاوية الجنوبية الشرقية لخريطة ليبيا، كما وفي 1890 عقدت معاهدة بين بريطانيا وألمانيا حددت خط طول 20 شرقاً حداً للمستعمرة الألمانية بصحراء كلهاري[1]، انظر الخريطة رقم (1).

خريطة رقم (1)

أفريقيا السياسية لسنة 2000

المصدر: فليب رفلة وعزالدين فريد، جغرافية العالم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص 159.

1– محمد رياض وكوثر عبدالرسول، أفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، دار النهضة العربية، بيروت، 1966، ص 46.

2. **المشكلات القبلية المتعلقة بالحدود:** ظهرت الكثير من المشكلات جرَّاء الحدود الأفريقية نتيجة لتقطيع أراضي القبائل الأفريقية وتمزيق وحدتها العرقية، نورد منها ما يلي:

أ. الحدود بين غانا والتوجو حيث أدت إلى تقسيم الشعب الايوي Ewe وهم من سكان التوجو إلى قسمين متساويين تقريبًا والذي يبلغ عدده مليوني نسمة بحيث أصبح حوالي نصفهم يعيشون جنوب شرق غانا والباقي في جنوب التوجو، وقبل الاستقلال طالب ممثلو هذا الشعب بتعديل هذه الحدود ولكن دون جدوى إلى أن استقلت الدولتان فيما بعد وبقت المشكلة قائمة[1].

ب. **مشكلة الحدود بين الصومال و أثيوبيا وكينيا:** يرجع أصل الحدود السياسية للصومال إلى الفترة الممتدة بين سنتي 1885 – 1900 والتي وضعتها الدول الإستعمارية الثلاث فرنسا وإيطاليا وبريطانيا حيث سيطرت بريطانيا على كينيا والصومال البريطاني وكان نصيب فرنسا الصومال الفرنسي وهو ما يعرف بجيبوتي وسيطرت إيطاليا على الصومال الإيطالي، وفصلت هذه الحدود بين المرعى الواحد للقبيلة الواحدة، وكذلك بين المراعي الشتوية والصيفية، فقد نصت الاتفاقية الثنائية بين إيطاليا والحبشة على أن يمر خط الحدود إلى الشمال الغربي من نهري جوبا وشبيلي بحيث تكون أراضي إقليم أوجادين ضمن حدود أثيوبيا، وقد ترتب على هذا الحد الكثير من المشكلات بحدود أراضي القبائل بخلاف الحدود بين الصومال البريطاني وأثيوبيا الذي أعطى الصوماليين حق العبور إلى أراضيهم التقليدية في إقليم هود باثيوبيا حسبما نصت عليه المعاهدة البريطانية الأثيوبية عام 1897، ورغم وجود الحدود بين الصومال وكينيا فقد استمر الصوماليون في ضغوطهم على قبائل الجالا الكينية في شمال شرقها لمحاولة زحزحتهم إلى الغرب من نهر جوبا، ولكن عدد الصوماليين انخفض بكينيا بعد تنازل بريطانيا لإيطاليا عن الجزء الواقع بين نهر جوبا وحدود الصومال الإيطالي، واتفق الطرفان على أن يكون خط الحدود على بعد 60 ميلًا شرقي نهر تانا[2]، انظر الخريطة رقم (2).

1- فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية أفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 49.

2- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 260.

خريطة رقم (2) المناطق المتنازع عليها بالأراضي الصومالية

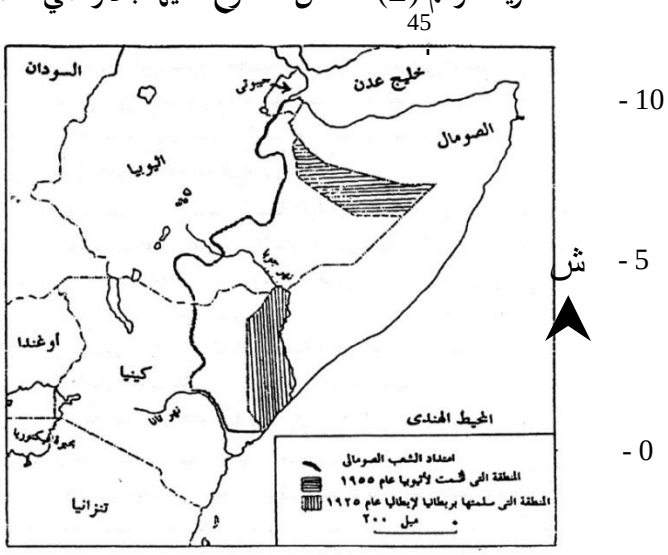

المصدر: علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2003، ص 260

ومُنعت هجرات الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط حمايةً لقبائل الجالا، وترتب على هذا الوضع الكثير من المشكلات على الحدود، وتطور النزاع بين الدولتين منذ عام 1961 عندما طالب الصوماليون بعمل استفتاء لتقرير المصير بشمال كينيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك لأن نسبة الصوماليين بالإقليم أكبر من الكينيين، ولكن كينيا رفضت هذا الاستفتاء لأنه يؤدي إلى اقتطاع أكثر من 20% من مساحتها للصومال لو تمت الموافقة عليه[1].

وحدث النزاع على الحدود بين إيطاليا واثيوبيا 1935 وعلى إثره احتلت إيطاليا الحبشة في نفس السنة وربطت بين القبائل الصومالية في الصومال الإيطالي وأوجادين في الحبشة[2].

1. **الحدود النهرية ونتائجها:** تعتبر الأنهار عامل وصل وليس فصل كما هو معروف، وذلك

1- نفس المرجع السابق، ص 260.

2- علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2003، ص 260.

عندما تستخدم كطرق مواصلات، ولكن هناك العديد من الأمثلة بالقارة الأفريقية ترتب عليها الكثير من النتائج السلبية سواء فيما يتعلق بالنواحي السياسية أو الاقتصادية وفيما يلي بعض الأمثلة:

أ. أثناء وضع الحدود بين ساحل العاج وليبيريا على الضفة اليمنى لنهر كافالي وهي الضفة الغربية نتيجة للجهل بطبيعة الأنهار من قبل واضعي الحدود من الأوروبيين أُعتُبِرت الضفة الشرقية هي الضفة اليمنى حيث تم النظر إلى النهر من ناحية ساحل المحيط وبذلك حرمت ليبيريا من النهر[1].

ب. مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال تعتبر كل من موريتانيا والسنغال مستعمرتان فرنسيتان، وقد أقامت فرنسا حدودًا إدارية بينهما منذ عام 1905 وتأكد ذلك بصدور مرسوم حكومي فرنسي عام 1933 حيث اعتبرت الضفة الشمالية لنهر السنغال حدًّا فاصلًا بين الدولتين، ونتيجة لرغبة فرنسا في إقامة كيان سياسي يفصل بين المغرب والسنغال فقد أعلنت عن قيام دولة موريتانيا عام 1960 فتحول الحد الإداري السابق الإشارة إليه كحد سياسي يفصل بين الدولتين وقد تعرض للتعديل من قبل الدولتين عام 1972 بحيث يكون بوسط النهر لتستفيد منه الدولتان ولم يكن هذا الحد رادعًا قويًا لحركة القبائل المجاورة للنهر على الجانبين، ونظرًا للتوجه السياسي لموريتانيا للحضيرة العربية والانضمام للجامعة، فقد أثار هذا القبائل الزنجية بجنوب موريتانيا، وشكلت جبهة مقاومة وساعدتها السنغال حيث انتهت هذه المقاومة بانقلاب كان مصيره الفشل عام 1987 مما أدى إلى زيادة التوتر بين الدولتين واقترحت موريتانيا فيما بعد إقامة سدين على النهر بالقرب من المصب لصالح الدولتين، ولكن السنغال رفضت هذا العرض عندما رأت أن الفائدة الأكثر ستكون لموريتانيا بالإضافة إلى زيادة أهمية ميناء نواكشوط كمنافس لدكار[2].

1- يسري الجوهري، ناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 179.

2- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 280.

وقد استمرت أعمال العنف بعد ذلك بين الدولتين منذ عام 1989 عندما بدأت السنغال بطرد الموريتانيين المقيمين بالسنغال وكان رد فعل موريتانيا طرد السنغاليين الموجودين بها، فتأججت نار الفتنة وبدأت الغارات المتبادلة من الطرفين وتكونت منظمات مقاومة مثل جبهة الغلام التي تنتمي إليها قوات تحرير موريتانيا، وجبهة الفورام التي تضم العناصر الزنجية من موريتانيا، وجبهة الفرودم التي تضم عناصر من الزنوج وبعض العرب من قبيلة المور وقتل العديد من الأفراد من الدولتين ومازالت المشكلة قائمة بينهما[1].

ج. أقامت بريطانيا دولة غمبيا حول حوض نهر غمبيا من الغرب إلى الشرق حيث تتوغل لمسافة 480كم تقريبًا داخل الأراضي السنغالية، بالرغم من عدم وجود الإمكانيات المتكاملة لهذه الدولة فمن حيث السكان لا يزيد عددهم عن 250 ألف تقريبًا، وهذه الدولة الشريطية لا يزيد عرضها في بعض المناطق عن 20 كيلومتر، حيث أعاقت حركة التواصل بين شمال السنغال وجنوبه[2].

د. اقتطعت منطقة كاراسالا غرب نهر تركوبل من كينيا ومُنحت لأوغندا عام 1931 نتيجة للإحتكاك بين جماعات السولا في غرب كينيا والكاراموجوفي شرق أوغندة، ونتيجة للضغوط التي مارستها قبائل التركانا الرعوية في شرق كينيا أخدت قبائل السولا في الزحف غربًا، وللتقليل من حدة النزاع بين هذه القبائل أقامت بريطانيا التي كانت تستعمر الدولتين حدًّا دوليًا على طول امتداد نهر تركوبل وبذلك ضمت لأوغندا معظم منطقة قبائل السولا ولازالت هذه المنطقة تعاني من الإضطرابات بسبب تقسيم أراضي القبائل بشكل غير مناسب[3].

هـ. وضعت الحدود بين أحد روافد نهل النيل بمنطقة هضبة البحيرات وهو بحر الغزال وروافد نهر الكونغو على خط تقسيم المياه، لكن أراضي قبيلة الأزاندي تضم المنطقة كلها أي أن جزءًا منها بروافد نهر النيل والقسم الآخر داخل الأراضي التي يجري بها أحد روافد نهر الكونغو مما

1- نفس المرجع السابق، ص 279.

2- فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص 48.

3- فليب رفلة وعزالدين فريد، جغرافية العالم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص 259.

أدى إلى تقسيم أراضي هذه القبيلة[1].

و. جاءت الحدود في غرب أفريقيا بساحل غانا وبالتحديد جمهورية سيراليون غير متماشية مع الأوضاع القبلية ووحدة أصولها ولا مع طبوغرافية الأرض حيث قُسِّمت أراضي قبال الماندي والسوسو بين سيراليون وجارتيها غينيا في الشمال والشرق وليبيريا في الجنوب[2].

ز. تتمشى حدود دولتي الكونغو (زائير) والجابون مع نهر الكونغو حيث لا يفصل بين برازفيل وليوبولدفيل غير مجرى النهر[3].

2. **المشكلات الاقتصادية الناتجة عن الحدود الاستعمارية:** أمكن إبراز أهم المشاكل الاقتصادية في الآتي:

أ. تسبب استقلال بعض البلدان الأفريقية على مساحة صغيرة من القارة في وضع اقتصادي غير مناسب حيث أصبحت هذه البلدان منهكة الاقتصاد نظرًا لعدم تكامل مواردها الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات شعوبها، وكان في عهد الاستعمار كجزء مترابط مع بقية المنطقة الموجودة بها لعدم وجود حدود، وبهذا الوضع أصبحت هذه البلدان عالة على البلدان المتقدمة في الحصول على المساعدات، مما أدى إلى توفير مناخ ملائم لتدخل الدول الأوروبية اقتصاديًا في شكل شركات وهو ما يعرف بالاستعمار الجديد للقارة والأمثلة على هذه الدويلات كثيرة بأفريقيا مثل: غمبيا، روندا، وبورندي وملاوي، التوجو، وسيراليون، غينيا بيساو... وغيرها، وهذا ما ساهم في طول الحدود الأفريقية أيضًا فالقارة تزيد أطوال حدودها عن قارة أسيا وهي أكبر منها مساحة.

ب. هناك الكثير من البلدان الأفريقية التي لا تمتلك سواحل بحرية غنية بمواردها الطبيعية والزراعية المتنوعة، ولكنها تواجه صعوبات في استغلالها وتجارتها لخضوعها للعبور لدول أخرى كما أن الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج قد لا تتوفر بها بالقدر الكافي ولذلك يضطر العمال من الدول المجاورة إلى الهجرة إليها أو عبور الحدود وهي عملية تستغرق الكثير من الوقت والإجراءات

1- المرجع نفسه، ص 260.

2- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3- يسرى الجوهري وناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية، مرجع سابق، ص 179.

المعقدة مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج بهذه البلدان والتخلف الاقتصادي ومن أمثلتها مالي، وتشاد والنيجر وأفريقيا الوسطى ورواندا وبورندي وغيرها[1].

ج. نتيجة لقيام دولتي ليبيريا وسيراليون إلى الجنوب من غينيا فقد أصبح جنوب شرق غينيا معزولاً عن باقي الدولة في الغرب نتيجة لوجود خط سكة الحديد في الغرب وهو أقرب إلى ساحل المحيط الأطلسي، وهذه مشكلة اقتصادية سببها الحدود المصطنعة من قبل الاستعمار دونما حساب لمصلحة الأفارقة[2].

3. **المشكلات المتعلقة بعدم استقرار الحدود:** قد تتفق الحدود السياسية مع الظواهر الطبيعية وأحيانًا لا تقيم وزنًا لتلك المناطق الجغرافية الطبيعية، والمناطق الحدية سواء أكان طابعًا طبيعيًا أم دينيًا أم لغويًا أم جنسيًا لا يمكن نقله إنها قد يتغير طابعها وقد تفقد كثيرًا من وظيفتها الحدية، ولكنها يجب أن تظل في مكانها الأصلي، وأما الخطوط الحدية فعلى النقيض من ذلك لا يمكن أن تكون غير متحركة على الإطلاق[3]، انظر الخريطة رقم (3) والخريطة رقم (4) لمقارنة تغيّر الحدود بعد إكمال السيطرة الاستعمارية على القارة.

1- فيليب رفلة وعزالدين فريد، جغرافية العالم السياسية، مرجع سابق، ص 275.

2- المرجع نفسه ص 95.

(3) S. B. Jones, Boundary Making, Washington. 1945, P. 80.

خريطة رقم (3)

مناطق النفوذ الأجنبي في أفريقيا سنة 1880

المصدر: فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية أفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 49.

خريطة رقم (4)

مناطق النفوذ الأجنبي في أفريقيا سنة 1914

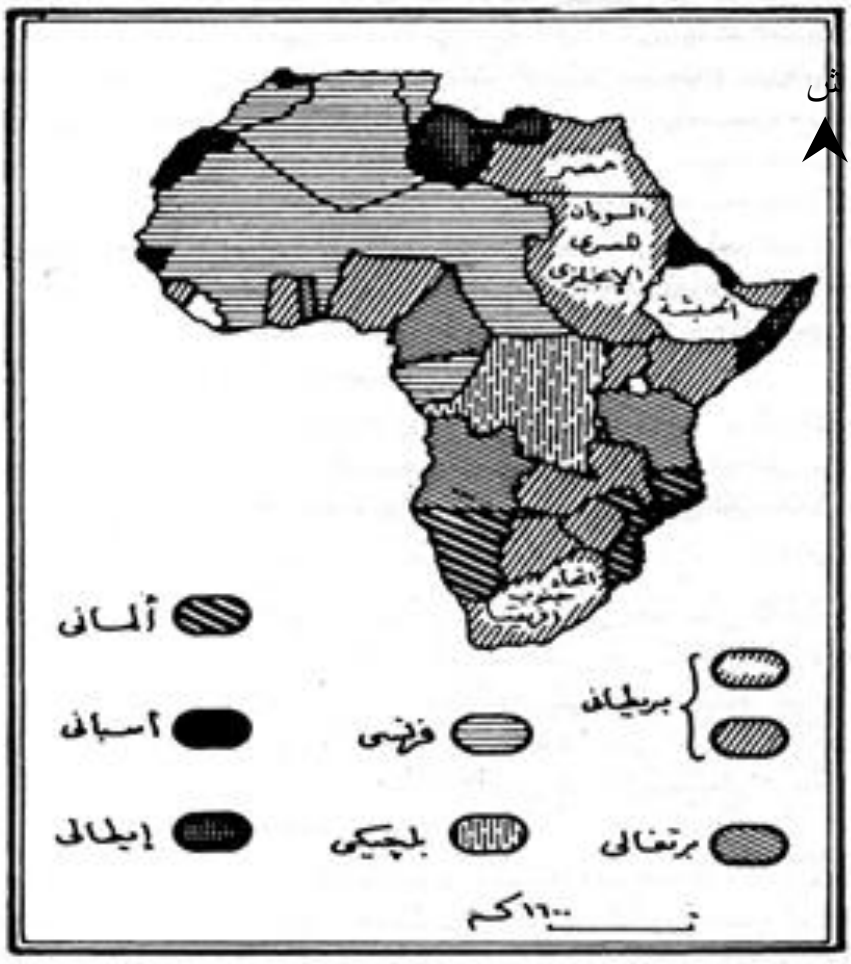

المصدر: فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية أفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 49.

واستنادًا إلى ما ورد بالمرجع الثالث بالصفحة السابقة فإن الكثير من الحدود الإفريقية غير ثابتة بل ينتابها التغيير لعديد الأسباب سوءاً منها السياسية أو الاقتصادية أو السكانية لعل أبرزها بقارة أفريقيا الآتي:

1. **مشكلة الحدود بين السودان وكينيا:** تتلخص هذه المشكِلة في الأراضي المتنازع عليها بالمثلث المشترك بين السودان والحبشة وكينيا عند إلتقاء الحدود للدول الثلاث. وتبلغ مساحة هذا المثلث الذي أُطلق عليه مثلث إليمي (Elemi) 2460 كم^2، وقد بدأ النزاع بين السودان وكينيا حول هذا المثلث منذ عام 1938 عندما قررت بريطانيا التي كانت تستعمر الدولتين في ذلك الوقت منح السلطة الإدارية على هذه المنطقة لكينيا، بالرغم من تأكيد بريطانيا قبل ذلك أن هذا الجزء يقع ضمن الأراضي السودانية[1].

وبعد استقلال الدولتان ظهر هذا الإقليم في الخرائط الرسمية لكل منهما وكانت السودان قد استقلت عام 1956 وكينيا 1963 فبدأت حدة النزاع تزداد بينهما خاصة بعد إتهام السودان لكينيا بمساعدة الانفصاليين في جنوب السودان، وتأزم الموقف عام 1988 عندما نشرت كينيا خريطة جديدة تضمنت هذا المثلث مع زيادة في مساحته حيث أصبحت 6225 كم^2، وأعلنت السودان أنها ستلجأ إلى القانون الدولي للمطالبة بحقوقها لأنها تملك الوثائق المؤيدة لذلك مع تمسك كينيا به أيضًا، خاصة عندما تولى عمر البشير الحكم في السودان بعد الصادق المهدي حيث أعلن أنه سوف يقدم الدعم للمعارضة الكينية ومازالت المشكلة قائمة[2].

2. **مشكلة الحدود بين مصر والسودان:** لم تكن هناك مشاكل حدودية بين مصر والسودان على اعتبار وحدة وادي النيل، ولم تكن هناك مراقبة للتجارة سواء بالنسبة للطريق الشرقي عبر الصحراء الشرقية (شرق النيل) أو درب الأربعين وهو الطريق عبر الصحراء الغربية (غربي النيل) وهو الرابط بين الواحات الداخلة ودار فور بغرب السودان حتى عام 1820 عندما ضم محمد علي حاكم مصر السودان إلى مصر، واعترف السلطان العثماني آنذاك بسلطة والي مصر على السودان أيضًا، وذلك في الفرمان السلطاني الصادر في 27 مايو 1866، الذي يقضي باندماج السودان ومصر في دولة

1- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 255.

2- على أحمد هارون، مرجع سابق، ص 255.

واحدة، واستمر الوضع على هذا الحال في العهد العثماني[1].

وأثناء الثورة المهدية اضطرت مصر إلى إخلاء مديريات السودان ما عدا مديريتي حلفا وسواكن، ولم يترتب على هذا أي آثار سياسية تتعلق بالحدود، كما اعترفت بريطانيا بأن السودان يشكل جزءًا من الأراضي المصرية، ولكن بعد هزيمة الثورة المهدية أخذت بريطانيا تعمل على تقليص الحدود المصرية ناحية الشمال، وتأكد ذلك في اتفاقية بين مصر وبريطانيا عقدت في 19 يناير 1899 أي بعد احتلال بريطانيا لمصر وقد نصت الاتفاقية على أن يُطلق اسم السودان على الأراضي الواقعة جنوب خط عرض 22° شمالًا الذي ظل ساريًا حتى الآن، ولكن هذا الخط لم يكن له أي دلالة قانونية أو سياسية بل هو خط يمثل فاصلًا إداريًا فقط حتى عام 1914، عندما آلت السيادة لمصر على كل السودان، وتأكد هذا أيضًا في معاهدة لوزان 1923 والتي تخلت فيها تركيا عن كل حقوقها فيما كان يعرف بالولايات التابعة للدولة العثمانية قبل ذلك[2].

ولكن هذا الوضع تغير بعد عام 1956 وهي السنة التي استقل فيها السودان عن بريطانيا، ومنذ ذلك التاريخ تحول خط 22° شمالاً إلى حد سياسي دولي بالمعنى القانوني، وقد أُجريت عدة تعديلات على الحدود فيما بعد، وعندها بدأ الخلاف بين الدولتين، خاصة بعد أن رأت مصر ضم قبائل المنطقة ضمن حدود إدارية واحدة أي أن تصبح القبائل التي أراضيها على جانبي الحدود داخل حدود دولة واحدة، ومنها قبائل البشارية، حيث أن البعض من سكان هذه القبائل يسكنون جبل عُلبة والمناطق المجاورة شمال شرق خط الحدود، وبناءً على ذلك أصدر وزير الداخلية المصري قراراً إداريًا في 14 نوفمبر 1952 بتعديل الحدود في منطقة جبل علبة أو ما يعرف بمنطقة الحلايب التي تبلغ مساحتها 12500 كم^2 وهي منطقة جبلية غنية بثرواتها المعدنية وإمكانياتها الزراعية، وكذلك منطقة وادي حلفا التي يمر بها وادي النيل وهي بلدة حدودية وأغلب سكانها

1–المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

2– نفس المرجع السابق، ص 246.

بالأرضي المصرية وأكبر مساحة من الأراضي الزراعية حولها تقع في الشمال وبضغط من الحكومة البريطانية تم ضم منطقة شمال حلفا إلى الأراضي السودانية إلى مسافة 25 كم تقريبًا شمال خط 22 وبهذا القرار في 26 مارس 1866 تخلت مصر عن 4000 فدان من الأراضي الزراعية وحوالي 13000 نسمة من السكان، ولكن هذه المنطقة قلت أهميتها بعد أن غمرتها مياه بحيرة ناصر بعد إقامة السد العالي[1].

نتيجة لكل هذا فقد بدأ النزاع بين الدولتين الشقيقتين الجارتين لأول مرة في أواخر يناير عام 1958 بعد استقلال السودان، وإعلانه عن تقسيمات الدوائر الإنتخابية التابعة للدولة حيث كان من بينها منطقة جبل علية في الشرق وبعض القرى التابعة لوادي حلفا في الوسط[2].

وكنتيجة مباشرة لذلك فقد بعثت الحكومة المصرية بمذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة وكل من الدولتين مُصِرًّا على مطالبه وكلا الدولتين لديها الحجج التي ترى أنها تدعم موقفها وزاد التوتر بينهما عندما منحت الحكومة السودانية لإحدى الشركات الكندية امتيازات البحث عن المعادن بمنطقة جبل علبة فاحتجت مصر بحجة أن هذه المنطقة تتبع السودان إداريًا فقط، وتقدمت السودان بشكوى إلى مجلس الأمن في 27 ديسمبر 1992 وقامت مصر بالرد على هذه الشكوى مباشرة بمجلس الأمن ومازال النزاع مستمرًا[3]، انظر الخريطة رقم (5).

1- المرجع نفسه، ص 246.

2- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 250.

3- نفس المرجع السابق، ص 246.

الخريطة رقم (5)

الحدود المصرية السودانية

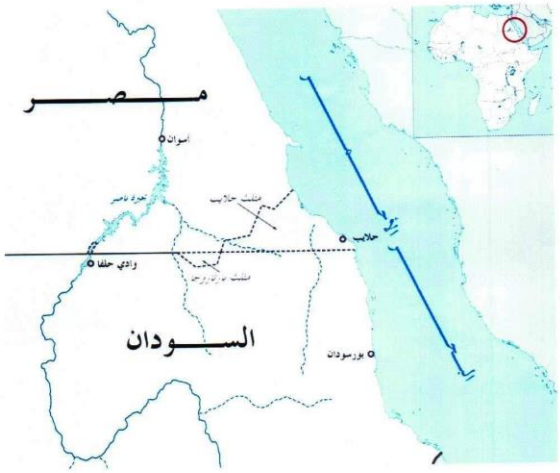

المصدر: زيارة لشبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2016/09/06، الساعة 11:00 صباحا الموقع google.com.

3. **المشكلة الحدودية بين تشاد وليبيا:** ترجع أصول هذه المشكلة بين البلدين الجارتين إلى بداية القرن العشرين وهي منطقة قطاع أوزو التي تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا عندما كانت تحتل ليبيا ووجود فرنسا في تشاد وتبلغ مساحة هذا القطاع 114,000 كم2 وثم هذا

التنازل بموجب معاهدة "لا فال يوسليني" والتي سميت رسميًا "معاهدة روما لتنظيم المصالح الإيطالية والفرنسية بأفريقيا" في يناير 1935 والتي نصت على تنازل فرنسا لإيطاليا عن واحة أوزو وبعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة إيطاليا تنازلت عن حقها في المطالبة بحقوقها في مناقشة مصير مستعمراتها بأفريقيا ومنها ليبيا، وفي عام 1950 أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 192 الذي نص على أن تحديد حدود ليبيا باعتبارها من المستعمرات الإيطالية يتم من خلال المفاوضات بين ليبيا وفرنسا التي تحتل تشاد في ذلك الوقت، وتم توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا وليبيا في عام 1955 جاء فيها: "إن الحدود التي تفصل بين ليبيا وتشاد هي المنصوص عليها وقت استقلال المملكة الليبية"[1].

وبذلك اعتبر قطاع أوزو ضمن الأراضي التشادية، ولكن ليبيا لعدة اعتبارات رأت أن هذا القطاع يتبع الأراضي الليبية انطلاقًا من مرجعية فترة الجهاد حيث تمركز بها السنوسيون لممارسة نشاطهم الديني والسياسي وانضم إليهم التبو والقرعان والزغاوة وأولاد سليمان وغيرهم إلى أن تم سقوط المنطقة في أيدي الفرنسيين عام 1913[2].

وتدخلت القوات الليبية لضم هذا القطاع عام 1973 فاحتجت تشاد وبمساعي من منظمة الوحدة الأفريقية وبعض البلدان العربية اتفق الطرفان على أن تحل المشكلة بالوسائل السلمية بين الطرفين، حيث تم الاتفاق بينهما في أغسطس عام 1989 بالجزائر أن يطرح الخلاف على محكمة العدل الدولية في حالة فشل الحوار بالطرق السلمية وتم تشكيل لجنة بين الطرفين ولكن دون جدوى لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين واجتمعت اللجنة في ليبرفيل عاصمة الجابون عام 1995 انتهت إلى تشكيل لجنة فرعية لتخطيط الحدود بقطاع أوزو ولكن لم تخرج اللجنة بقرار يرضي الطرفين فلم يكن هناك بد من عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية وتم احالتها بالفعل في قمة ليبية تشادية عام 1995 وبعد سقوط نظام حسين حبري في ديسمبر من نفس السنة تحسنت العلاقات

1- نفس المرجع السابق، ص 256.

2- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

بين الطرفين وصدر قرار المحكمة لصالح تشاد وانتهت المشكلة بين الدولتين[1]، انظر الخريطة رقم (6).

خريطة رقم (6)

الأراضي المتنازع عليها بين ليبيا واتشاد

المصدر: زيارة لشبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2016/09/06، الساعة 11:00 صباحا الموقع google.com.

1- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 256 – 257.

النتائج

من خلال العرض السابق يمكن إبراز النتائج الآتية:

1. كان وضع الحدود الأفريقية بهذا الشكل الذي هي عليه الآن المحصلة النهائية لاقتسام مناطق النفوذ بالأراضي الأفريقية.
2. وُضعت الحدود بشكل سريع دونما مراعاة للأوضاع الطبيعية أو البشرية الاجتماعية.
3. لم تراع مصلحة الأفارقة أثناء تقسيم أراضي القارة، بل كانت استجابة لرغبات وأهواء ومصالح المستعمرين، مثال ذلك شريط كابريقي بناميبيا المستعمرة الألمانية وهو شريط ضيق للوصل بين هذه المستعمرة في غرب القارة والمستعمرات الألمانية في الشرق وتكوين دولة غامبيا بوسط السنغال تمشيًا مع حوض نهر غامبيا.
4. ظهرت أشكال بعض الدول الأفريقية طويلة متجهة من الساحل إلى الداخل مثل بعض دول ساحل غانا كالتوجو وغامبيا وغانا وغيرها لأن تمركز المستعمرين كان في البداية على نقاط ساحلية ثم توغلوا إلى الداخل للبحث عن الثروات المختلفة واستغلالها عبر الموانئ على السواحل.
5. ظهرت نتيجة لاقتسام مناطق النفوذ العديد من البلدان الأفريقية الحبيسة أو الداخلية التي لا سواحل لها يفوق عددها عدد البلدان الداخلية بقارة آسيا رغم كبر مساحة الأخيرة، وأدى هذا إلى صعوبة استغلال موارد تلك البلدان لعدم وجود موانئ خاصة بها، وبعد المسافة عن السواحل فدولة مثل رواندا أو بورندي يزيد بعدها عن الساحل أكثر من 1000 كم.
6. أدى اقتسام أراضي القارة بين الدول الاستعمارية إلى وجود الكثير من الدويلات صغيرة المساحة قليلة الإمكانيات ليس لها مقومات الدولة مثل غامبيا وملاوي وليسوتو وغيرها.
7. كانت معظم المشكلات بين البلدان الأفريقية ناتجة عن عدم المعرفة بالأراضي القبلية في القارة فكثيرًا ما قُسِّمت أراضي القبيلة الواحدة بين أكثر من دولة في معظم مناطق القارة.
8. اسْتُغلّت الأنهار كعامل فصل بدل أن تكون عامل وصل بين البلدان الأفريقية والأمثلة على ذلك كثيرة بالقارة مثل نهر السنغال الذي يفصل بين السنغال وموريتانيا شمالًا ونهر الكونغو والزمبيزي وغيرهما.

9. تبين من شكل الحدود بين البلدان الأفريقية أن أكثر من ثلثها عبارة عن خطوط مستقيمة تتمشى مع خطوط الطول أو دوائر العرض وهي من أسوأ أنواع الحدود وخاصة بالنسبة للقبائل التي تعيش على حرفة الرعي مما سبب في الكثير من النزاعات بين القبائل التي لا تعرف أي معنى للحدود وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية كإجابة على التساؤل الأول.
10. جاء اتحاد بعض البلدان الأفريقية في دولة واحدة بعد الاستقلال كدليل على أن الحدود الاستعمارية لا تخدم مصالح الأفارقة وأنها اعتباطية وغير دقيقة مثل دولتي روديسيا الشمالية والجنوبية المنظمة في دولة واحدة وهي زمبابوي وتنزانيا التي تكونت باتحاد تنجانيقا وزنجبار وغيرهما الكثير.

التوصيات

بناءًا على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. بالنظر إلى انتهاء الحقبة الاستعمارية منذ ما يقرب من قرن من الزمان لبعض البلدان فإن على البلدان الأفريقية تعديل حدودها السياسية وفق مصالحها وعلى أساس ما جد من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية بالقارة على أساس من الاحترام المتبادل وحسن الجوار ومبادئ الوحدة الأفريقية والقانون الدولي.
2. إعادة النظر في الحدود السياسية التي لا تتماشى والواقع الأثنوجغرافي للقبائل الأفريقية التي تمزقت أراضيها بين عدة بلدان بشكل يرضي كل الأطراف قدر الإمكان، والمقصود هنا الحدود الهندسية.
3. إعادة تخطيط الحدود في إطار مصلحة كل الدول الأفريقية وللتقليل قدر الإمكان من الدول الحبيسة التي لا سواحل لها مع مراعاة الشكل المقبول للبلدان الأفريقية.
4. دمج بعض البلدان الأفريقية التي لا تتوفر لها المقومات الأساسية للدولة من حيث الرقعة الجغرافية وعدد السكان بشكل توافقي وبموافقة الأطراف المعنية بالأمر مراعاةً لمصلحة كل البلدان المشتركة في الحدود مع تلك الدول.
5. العمل على استغلال الأنهار كعامل وصل بين البلدان الأفريقية وليس كعامل فصل تفادياً للمشاكل بين البلدان الأفريقية واستغلال الأنهار كشرايين للنقل والتبادل التجاري.

المراجع

المراجع العربية:

1. علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2003.
2. فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية أفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013.
3. فليب رفلة وعزالدين فريد، جغرافية العالم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.
4. فيليب رفلة وعزالدين فريد، الجغرافيا السياسية لأفريقيا، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1965.
5. يسري الجوهري، وناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

المراجع الأجنبية:

6. S. B. Jones, Boundary Making, Washington. 1945.

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

7. زيارة لشبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2016/09/06، الساعة 11:00 صباحا الموقع google.com.